قبل، وخلال، عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة في عمّان (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤) على ضرورة عدم تخطي منظمة التحرير الفلسطينية في أية تسوية، كما وجّه اللوم للاردن، بشكل ضمني، بسبب سياسته تجاه التسوية؛ اذ أشار قبل عقد الدورة الى ان غياب عقد المجلس الوطني الفلسطيني لن يفيد سوى المتربصين، والراغبين في اتخاذ القرار نيابة عن المنظمة، وانه يتيح الفرصة لغير الفلسطينيين للقبول بأقل من حق تقرير المصير واقامة دولة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية[٤٥]، وان الحزب يرفض الخيار الاردني والحلول الاميركية كافة[٤٦]. ويعتبر ان عامل الوقت ـ على عكس ما يرى الاردن ومصر ـ في صالح الحق العربي، وان أي اتجاه للتضحية بالقضية الفلسطينية في سبيل تسوية ما، أفضل من لا شيء سيصل، في النهاية، للحلول الاميركية[٤٧]. اضافة لذلك، أيّد الامين العام لحزب التجمع، خلال القاء كلمة الحزب في حضور اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني، ضرورة عقد مؤتمر دولي في اطار الامم المتحدة، تشارك فيه أطراف النزاع، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، وطالب بعمل جبهوي قومي في مواجهة صياغات التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي[٤٨].

وعندما وقّع «اتفاق عمان» بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في شباط (فبراير) ١٩٨٥، أيّده الحزب لأنه يدعو لعقد مؤتمر دولي. وقد فسّر التجمع مفهومه للمؤتمر الدولي، بالتفرقة بين ما أسماه بمؤتمر دولي تفاوضي ومؤتمر دولي نضالي، حيث أشار الى ان الاخير هو المقصود تحقيقه. وقد وضع «التجمع» تصوّراً لبيئة هذا المؤتمر، وهي عقده في وضع تكون فيه موازين القوى بالمنطقة لصالح الطرف العربي، وذلك عبر الكفاح المسلّح ضد اسرائيل من داخل الارض المحتلة، والتعاون العربي في المجالات كافة، ونزع السلاح النووي من المنطقة، واسقاط كامب ديفيد، الخ، بحيث تفضي هذه الخطوات الى مؤتمر دولي فعّال، وليس مظلّة لتمرير اتفاقيات ثنائية منفردة، يعقد تحت اشراف الامم المتحدة، وتحضره الدول دائمة العضوية بمجلس الامن الدولي وأطراف النزاع بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية، على أساس الالتزام بقرارات الامم المتحدة كافة[٤٩].

وهكذا، اتّسم موقف «التجمع» برؤية نظرية وفكرية، يستغرق تنفيذها وقتاً طويلاً، وترتبط بقراءة واقعية للوضع العربي الراهن، وما يمكن ان يسفر عنه «مؤتمر دولي تفاوضي» من نتائج. والملاحظ ان تلك الرؤية لم ترد في البرنامج السياسي العام، على هذا النحو، الّا اذا اعتبرنا حديث البرنامج عن تمسّك الحزب بخط السياسة الخارجية الذي وضعه الرئيس جمال عبدالناصر، والقائم على الاستقلال الاقتصادي، والانجاز الديمقراطي، والتكامل الاقتصادي العربي، وخلق قوة عربية ذاتية، تعبيراً غير مباشر عن هذه الرؤية[٥٠]. وعندما طرح الحزب برنامجه الانتخابي في العام ١٩٨٧، لم يرد فيه أي حديث عن المؤتمر الدولي. ويبدو ان ذلك التجاهل كان راجعاً لصعوبة عقد هذا المؤتمر بمفهومه النضالي الذي أقرّه. وقد كرّر الحزب بالبرنامج بعض مطالبه الخاصة باسقاط نهج كامب ديفيد وتأييد الشعب السوري في تحرير أرضه.

حزب العمل الاشتراكي

ارتبطت نشأة حزب العمل الاشتراكي بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ اذ ان تشجيع القيادة السياسية لتأسيسه كان راجعاً لضيقها من معارضة حزب التجمع لتصرفاتها، خاصة تجاه مسألة التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. لذلك لم يكن غريباً، ان يوافق حزب العمل، عند نشأته، على اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع اسرائيل كما سترد تفاصيله.